



الوحدة اليمنية ساهمت في تحقيق السلام والأمن الدولي والاستقرار وحسن الجوار في الجزيرة ومنطقة الشرق الأوسط

الزعيم / علي عبدالله صالح
رئيس المؤتمر الشعبي العام



«الإخوان» وسياسة تدمير الجيوش



عاد الرئيس السلال من مقر إقامته الجبرية في مصر، وما زال يحذوه الأمل في بناء جيش وطني قوي، وتبعاً لذلك ذهب إلى لملمة أصول الجيش الممزقة، وأعاد تشكيلها من جديد، وبدأ يفرس في الجيش الروح المعنوية العالية، وروح الحماس التي لم تكن مرتفعة، وتقوية ولأنه المهزوز الذي أصبح غير مضمون، جراء ما حدث له من هزات مادية ومعنوية، وأرسل وفداً كبيراً إلى موسكو لغرض الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية مباشرة، وقد وصلت في تلك الفترة بعثة عسكرية سوفيتية إلى اليمن لتقدير المتطلبات ورسم الخطط العسكرية لتطوير الجيش الجمهوري، إلا أن خصومه عاجلوه بالانقلاب في خمسة نوفمبر ١٩٦٧ م الذي غادر فيه الرئيس السلال بلاده ومنصبه دون رجعة، ليصبح كل ذلك ثمن حبه لجيشه الجمهوري، وشعبه ووطنه، وأخلاقه لثورة بلاده في تحقيق أهدافها السامية.



أحمد الأهدل

الدرجة التي يتنقى فيها علم المجتمع، بعظمة جيشه الوطني، ويصبح معها المجتمع، لا يعلم من أن التضامن مع الجيش واجب ديني وطني، وضرورة اجتماعية، وينفس المسافة والأبعاد، يصبح الجيش، ملازماً للشعور بالعبء الدائم، في تمثيل نفسه، على كافة المستويات، العسكرية والأمنية، والحربية، وذلك بسبب ما يعاني من حالة الإتهام النفسي والاجتماعي، التي يشعر بها حيال عدم تضامن الجمهور، معه، في قضايا الوطنية العادلة، وفي نفس الوقت إنتاج اعلام ضعيف هش، لا يقوى على مقاومة الغزو الفكري العالمي، أو التصدي لأي هجوم اعلامي معادي، بسبب افتقاره الدائم، إلى المعلومة الصحيحة، ومصادر ها العسكرية والأمنية الموثوقة، وهو ما قد يساعده عناصر الطابور الخامس على تعبئة المجتمع بعقيدة معادية للجيش، تدفع المجتمع إلى عدم التعاون مع رجل الشرطة، في وسائل القبض، وأثبات الجريمة، في محاضر التحقيق، وإخفاء معلومات الجريمة، عن رجل الأمن، ومساعدة المجرمين على الهرب، وتأجيج الحقد الملتهم على الجيش، في أوساط أبناء المجتمع، ليصبح أفراد الجيش وعقده، في عقيدة المجتمع، كخزاً ثميناً وغنيمة سائغة، في الأزمات السياسية الحائقة، وهو ما نراه اليوم معمولاً به، في المجتمع اليمني، ولا يكدأ يخفى على أحد.

حرب ٧٢ بين الشطرين
ويحكيه سياسة ليس لها نظير، في قواميس سياسات تدمير الجيوش، أشعلت حرب سبتمبر ١٩٧٢ م. بين شطري اليمن، رغم الاعتراض الشديد الذي أبداه القاضي عبدالرحمن اليرباني عليها، من موقعه كرئيس للبلاد، في رسالة وجهها إلى قادة الجيش، وكشف فيها عن حقيقة تلك الحرب، ومن يقف وراءها والأجندة غير الوطنية التي تحركها، إلا أن تحالف أعداء الجيوش العسكرو القبلي، كسر ارادة الرئيس الدولة، ودفعوا الجيش نحو الحدود الشطرية، لخفض معركة غير متكافئة، مع جيش الجنوب، دفع فيما بعد القاضي اليرباني ثمن الدفاع عنها وغادر الحياة السياسية إلى أن مات. ليكتشف للجيش فيما بعد، أنه واجه أخطر مؤامرة، في تاريخ الجيوش، استنفدت كل مقوماته وطاقاته، ونهبت كل حقوقه ومستحقاته، وأعطته لمن لا يستحق، هكذا كان لسان حاله يقول..

وعلى ضوء ما أشرنا إليه في الحلقات السابقة، أجد نفسي - ونحن في ختام هذه المرحلة - مضطراً أن أعود بالقراري الكريم، قليلاً إلى الخلف، لإلقاء نظرة سريعة، على سياسة الأخوان المسلمين، تجاه الجيش اليمني، من منتصف عام ١٩٦٤ م.. وحتى عام ١٩٧٤ م.. لنتمكن من تلخيص السياسة التدميرية، للأخوان المسلمين، في تلك المرحلة، تجاه الجيش اليمني، على ضوء ما يعتمده ويجزم به المفهوم العسكري، والصورة الواضحة في العوامل والخطوات التالية:

العامل الأول: تجييش الميليشيات المسلحة، وهو ما يشار إليه في المفهوم العسكري، بضرب الاحتياط الاستراتيجي للجيوش، بواسطة تنظيم أفراد المجتمع إلى ميليشيات معادية للجيش، تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في ضرب معسكرات التجنيد، وحرمان الجيش من الاستفادة منها مستقبلاً، وهذا ما أفصحت عنه الحركة الإسلامية، في مؤتمر خمر الأول، وطالبت بتجييش أربعة وعشرين ألف، في مؤتمر خمر الثاني، وعملت على تحقيق ذلك في حكومة الوفاق، التي تشكلت في منتصف الستينات، وأنشأت في حينها القوى الثالثة، التي قامت بتعبئة أبناء المجتمع، بعقيدة معادية للجيش النظامي، حرمته كثيراً من تجنيد الشباب، وإغلاق معسكرات التجنيد، بعد أن قامت بتنظيمهم في صفوف معادية للجيش، جعلتهم فيما بعد - بحكم وسائل الإغراء والإقناع - دعماً لوجستيا للجيش الشعبي غير النظامي، وهذا من أخطر عوامل تدمير الجيوش.
العامل الثاني: فصل الجيش عن الاعلام، ويقصد به تدمير عقيدة المجتمع الذي ينتمي إليه الجيش، أو ضرب التعبئة العامة للمجتمع والجيش، وهذا من أخطر عوامل تدمير الجيوش، لأن فصل الجيش عن الاعلام يعني بالضرورة، تعقيب الجيش عن عقلية وذهنية المجتمع، إلى

بالحجود والسكران، والخالية من الوعي والإدراك، بضرورة ماتلميه المرحلة من عوامل التغيير. وعلى قاعدة هذا التفاهم، أصبحت الثورة غنيمة، لأطراف وشركاء النظام السياسي، وجميعهم معني بدوامها والحفاظ عليها كمشكلة مشتركة، أسست لتحالف وثيق فيما بين دوائر القبيلة، وكبار شيوخ القبائل، ورجال الدين الذين مثلوا الواجهة الأيديولوجية للنظام حينها، مع دائرة كبار السياسيين والتكنوقراط، الذين يديرون علاقات النظام الخارجية، مقابل حصة من الفائض الاقتصادي، وبسياسة المؤلفة قلوبهم، التي استخدمتها الحكومة، لترغيب القبائل، في النظام الجمهوري، استنفدت كل ممتلكات الجيش ومقوماته الأساسية، وساهمت في إزراء الكثير من الوجاهات القبلية، المحسوبة على فصائل الحركة الإسلامية، كتعويض لها مما لحقها من خسائر.. في حروب الثورة والجمهورية، أصبح الكثير منهم، من كبار رجال المال والأعمال وبخاصة، أولئك الذين راكمو ثروات مجهولة، وبطرق غير مشروعة، دمرت الجيش مادياً ومعنوياً وبشراً، بحيث كانت الحكومة تصرف لأبناء القبائل، الكثير من الدرجات الوظيفية، والمئات من صناديق النجاشي والأسلحة من مخازن الجيش، بالإضافة إلى المناصب والرتب العسكرية

بالحجود والسكران، والخالية من الوعي والإدراك، بضرورة ماتلميه المرحلة من عوامل التغيير. وعلى قاعدة هذا التفاهم، أصبحت الثورة غنيمة، لأطراف وشركاء النظام السياسي، وجميعهم معني بدوامها والحفاظ عليها كمشكلة مشتركة، أسست لتحالف وثيق فيما بين دوائر القبيلة، وكبار شيوخ القبائل، ورجال الدين الذين مثلوا الواجهة الأيديولوجية للنظام حينها، مع دائرة كبار السياسيين والتكنوقراط، الذين يديرون علاقات النظام الخارجية، مقابل حصة من الفائض الاقتصادي، وبسياسة المؤلفة قلوبهم، التي استخدمتها الحكومة، لترغيب القبائل، في النظام الجمهوري، استنفدت كل ممتلكات الجيش ومقوماته الأساسية، وساهمت في إزراء الكثير من الوجاهات القبلية، المحسوبة على فصائل الحركة الإسلامية، كتعويض لها مما لحقها من خسائر.. في حروب الثورة والجمهورية، أصبح الكثير منهم، من كبار رجال المال والأعمال وبخاصة، أولئك الذين راكمو ثروات مجهولة، وبطرق غير مشروعة، دمرت الجيش مادياً ومعنوياً وبشراً، بحيث كانت الحكومة تصرف لأبناء القبائل، الكثير من الدرجات الوظيفية، والمئات من صناديق النجاشي والأسلحة من مخازن الجيش، بالإضافة إلى المناصب والرتب العسكرية



وبالتالي فإن إتفاق الأطراف المتصارعة، في حكومة المصالحة الوطنية، على صياغة الدستور الدائم، بتلك الصيغة، قد يعطي للباحث دلائل ومؤشرات تؤكد، من أن ذلك الإتفاق، هو الأيسر - أوبعضاً منه - الذي أسفرت عنه، محادثات بريطانيا، بين الشامي وكندي، وعلى ذلك تكون صياغة الدستور الدائم، هي السمار الأخير الذي يدقه الأخوان المسلمون، في تعش الجيش اليمني، الذي أصبح في ظل تلك الحكومة وذلك الدستور، من أدنى فئات المجتمع، قدراً وذكراً، وأشدهم ظمناً وقهراً، وأكثرهم تهميشاً وإقصاء، وتشرد الكثير من أبناءه، وقتل الكثير عدداً، وأخفي الكثير من قادته، وذهبت دمائهم في غياهب الجحيم بعد أن جاء أصحابها للتضحية بالدماء والأرواح، في سهول راحة السواد الأعظم من الشعب، الذي ظل يزرع تحت نيران الجوع ووطأة الجهل وطاحونة المرض، ردحا من الزمن، وفي بلد تكاد صحوره، أن تتشيع للإمام - بحسب وصف الشهيد الزبيري - ناهيك عن الصور البشرية المليئة

هو فصل الجيش عن الاعلام، حتى تتمكن الحكومة من تعبئة الجيش والشعب، بما يساعد على تحقيق رغباتكم السياسية. أه. بمعناه) لأن نصيحة كوندو، ربما وجدت معارضة شديدة، في التيار الجمهوري التقدمي، حيث قدم العيني استقالته من رئاسة الوزراء، وتسليمها للعربي، بعد أن هدد الجانب الملكي، بحسب وزرائه، من حكومة المصالحة الوطنية، وهو نفس السبب الذي جعل الشامي عضواً للمجلس الجمهوري، يطير في ذلك الظرف الحرج، إلى بريطانيا لمقابلة صديقه الحميم السير/كندي ترافس سكس، المعتمد البريطاني في عدن - سابقاً - خلال الفترة، ١٩٦٢ م - ١٩٦٥ م. ولم يفصح التاريخ بما جرى بين كندي والشامي) وكندي عضو مجلس النواب البريطاني حينها، إلا أن ما ظهر على السطح السياسي اليمني، وأصبح معمولاً به على الأريضية السياسية، هو قيام حكومة المصالحة الوطنية، بصياغة دستور دائم للبلاد، أعلن عنه في يوم ٢٨ ديسمبر / ١٩٧٠ م، والذي خرج فيه الجيش من جميع مواد الدستور، بعد أن كان المتفق عليه صياغة الدستور، على غرار الدستور المصري، الذي يعطي للجيش حق التصرف، في حماية السيادة الوطنية، أثناء الصراعات السياسية.



والتوقيع على المصالحة الوطنية، عام ٧٠ م. بين فصائل الحركة الإسلامية الثلاثة المتحاربة، الفصل الاسلامي المتطرف، الذي كان يقاتل تحت راية الملكية، والفصيل الجمهوري الذي يقاتل تحت راية الجمهورية، وعناصر القوى الثالثة، وفي يوم ٢٢/مايو عام ١٩٧٠ م. دخل الملكيون صنعاء، بلباس إخواني وشعار جمهوري، وفي ليلة الثلاثاء، ٢٣/مايو كانت صنعاء عاصمة الثورة اليمنية، في احتفال مهيب، تقاسم فيه الفرقاء، حقائق وسلطات النظام الجمهوري، بعد حرب دام ثمان سنوات، حصل فيه الجانب الملكي، على سبع حقايب وزارية، وعضوية أحمد الشامي، في المجلس الجمهوري، برئاسة الوزراء لحزب البعث(العيني) والناصري عضوية المجلس الجمهوري(العربي) بينما احتوى باقي الحقايب والصلاحيات للنظام، الفصل الاسلامي الجمهوري والقوى الثالثة، وكان المتفق عليه بعد تشكيل حكومة المصالحة الوطنية، شطب أهداف الثورة اليمنية، والغاء النظام الجمهوري، وإقامة الولاية الإسلامية، بحسب اتفاقية الطائف، إلا أن هذا المطلب أدخل الجميع في منازعات حادة، بما فيهاهم رئاسة الوزراء، وتدخل في هذا الموقف المستشار السياسي الاعلامي، للبربر برزوز كوندو الأمريكي، الذي كان ما يزال يقيم في أطراف شمال الشمال، عندما قام لهم في كلام مامعناه، إن الذهاب إلى تحقيق هذا المطلب، والجيش ما زال متألماً من أحداث أغسطس، قد دفعه إلى القيام بالانقلاب بتضامن معه الشامي، يقطع عليكم كل عوامل وأسباب تحقيق هذا المطلب، والراجح عندي الآن...

اعتقد أن الصورة أصبحت - الآن - واضحة لديكم تماماً، من أن إسقاط صنعاء ونظامها الجمهوري، وتدمير جيشها الوطني، في تلك المرحلة، كان أمر لا بد منه، سواء بعصاء موسى أوبسحر فرعون، فالقبائل التي عجزت عن دخول صنعاء بقوة السلاح والمال، دخلتها فيما بعد بدعوة عاجلة من حكومة نوفمبر، ليذخروا صنعاء بالآلاف المؤلفة، على قرع الطبول والزواجل، تحت مسمى الداعي القبلي العسكرو، لشيوخهم الجمهوريين، ليشاركوا في اختراق وتدمير، وتشريد جيش سبتمبر وضباطه، الذين أسقطوا حصار صنعاء، في مقاومة أسطورية نادرة، تحت شعار الجمهورية أو الموت.

وفي أحداث أغسطس الدامية، تمكنت تلك القبائل الحاقدة - وبواسطة حكومة نوفمبر - من إسقاط صنعاء من الداخل، بأقل لوازم السقوط جهداً وكلفة وخسارة، بعد أن تحالف فيها حزب البعث، مع شيوخ تلك القبائل الحاقدة، وسانداه كتيتان من سلاح الدروع اليمني، ذلك التمرد العسكري، الذي أحدث شرخاً لا يرتفع، في التركيب البنيوي الاجتماعي، للجيش اليمني، الذي ما زال يعاني من سلبياته وأضراره إلى اليوم، حيث جعل الجيش الجمهوري، وهو في أعلا انتصاراته، يرضخ ويخضع، ويقبل بشروط المصالحة الوطنية، على قاعدة مكره أخاك لا يطل، إذ ما كان للجيش الجمهوري من يد، وهو في أوج انتصاراته، أن يقبل بتلك الشروط الناقصة، لولا ذلك التمرد، الحاصل في أقوى أسلحته المدرعة، وهما يكن سيطر ذلك التمرد العسكري، والاختراق المشين للجيش الجمهوري، شاهد صدق وممسك، حي، على سياسة حكومة نوفمبر، بل ومسة عار، ونقطة سوداء في جبين أرباب وساسة تلك المرحلة، والأشد مرارة من ذلك، هو إدخال الفريق / قاسم منصور، القائد الميداني، الأكثر شهرة في الجيش الملكي، إلى صنعاء التي استقبل فيها استقبال الأبطال والفاتحين، بعد شهرين من تلك الأحداث المؤلمة، وقد تعهد شيوخ القبائل، إدخاله إلى عاصمة ثورة سبتمبر، يوم احتفالهم بالذكرى الأولى، لحركة نوفمبر الانقلابية، ضد الرئيس / السلال، والذين استقبلوه بتلك الطريقة المستفزة، لأبطال الجيش الجمهوري، هم أنفسهم الذين قتلوا قائد قوات المشاة محمد صالح فرحان، واعتقلوا حمود ناجي سعيد قائد قوات المظلات، وأخفا قائد قوات المدفعية، على مثنى جبران، هم أنفسهم أيضاً الذين ذبحوا الحمدي فيما بعد، وأعلنوا تمردهم على الرئيس السابق علي عبدالله صالح في ٢١ مارس ٢٠١١ م.

في ظل سياسة حكومة المصالحة تم التوقيع على المصالحة الوطنية، عام ٧٠ م. بين فصائل الحركة الإسلامية الثلاثة المتحاربة، الفصل الاسلامي المتطرف، الذي كان يقاتل تحت راية الملكية، والفصيل الجمهوري الذي يقاتل تحت راية الجمهورية، وعناصر القوى الثالثة، وفي يوم ٢٢/مايو عام ١٩٧٠ م. دخل الملكيون صنعاء، بلباس إخواني وشعار جمهوري، وفي ليلة الثلاثاء، ٢٣/مايو كانت صنعاء عاصمة الثورة اليمنية، في احتفال مهيب، تقاسم فيه الفرقاء، حقائق وسلطات النظام الجمهوري، بعد حرب دام ثمان سنوات، حصل فيه الجانب الملكي، على سبع حقايب وزارية، وعضوية أحمد الشامي، في المجلس الجمهوري، برئاسة الوزراء لحزب البعث(العيني) والناصري عضوية المجلس الجمهوري(العربي) بينما احتوى باقي الحقايب والصلاحيات للنظام، الفصل الاسلامي الجمهوري والقوى الثالثة، وكان المتفق عليه بعد تشكيل حكومة المصالحة الوطنية، شطب أهداف الثورة اليمنية، والغاء النظام الجمهوري، وإقامة الولاية الإسلامية، بحسب اتفاقية الطائف، إلا أن هذا المطلب أدخل الجميع في منازعات حادة، بما فيهاهم رئاسة الوزراء، وتدخل في هذا الموقف المستشار السياسي الاعلامي، للبربر برزوز كوندو الأمريكي، الذي كان ما يزال يقيم في أطراف شمال الشمال، عندما قام لهم في كلام مامعناه، إن الذهاب إلى تحقيق هذا المطلب، والجيش ما زال متألماً من أحداث أغسطس، قد دفعه إلى القيام بالانقلاب بتضامن معه الشامي، يقطع عليكم كل عوامل وأسباب تحقيق هذا المطلب، والراجح عندي الآن...

عن قضية الحمدي

ومن الطبيعي أن يتخفى المجرمون ويخفون كل المعلومات المتصلة بعملية الاغتيال لإضفاء غموض مطلق عليها، وبالتالي فإن الشائعات التي تم تسويقها تستهدف منع توجيه الأنظار نحو المنفذين الحقيقيين، كما تستهدف إثارة الشكوك أو رمي المسؤولية جهة شخص أو أشخاص آخرين أرباء يراء إراد إثارة النقمة عليهم، رغم أنهم كانوا بعيدين عن الحدث، وبعضهم كان من مشايخي الرئيس الحمدي. إن التعامل مع قضية خطيرة كهذه بثقافة الشائعات وتوزيع التهم هنا وهناك يصب في صالح منفذي الجريمة والذين خططوا لها واستفادوا منها، ويضر بالقضية، هذا إذا كان الذين يطالبون بمحاكمة المجرمين جادين ومخلصين

ازعم أن الذين اغتالوا الرئيس إبراهيم محمد الحمدي وشقيقه عبد الله قائد قوات العمالة في صنعاء يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٧ كانوا يقفون وراء الشائعة التي روجت ذلك اليوم لتطليح سمعتهما، ووراء الشائعات الكثيرة التي تتالت بعدها ولم تمت حتى اليوم. والعجيب أن محبي الرئيس الحمدي والذين روعتهم عملية الاغتيال الشنيعة والذين يشعرون أنهم خسروا باغتياله نظاماً ذو نزعة تحديثية عطلوا عقولهم وراحوا يتعاطون مع تلك الشائعات ويضيفون إليها شائعات جديدة ينفسون بها عن عواطفهم الكئيبة. لقد كان المصاب جلاً والطريقة التي نفذ بها خسيصة،

فيصل الصوفي

بالعدو التاريخي للتقدم في اليمن والوحدة اليمنية هذه التوجهات كلها مضره بصالحها، فسارت إلى وضع حد لها من خلال اغتيال الرئيس الحمدي والإجهاز على نظامه. لماذا يغفل الذين يدعون أنهم حملة قضية الحمدي حقايق معروفة مثل أن الحمدي قتل في بيت مساعده أحمد الغشمي الذي نصب رئيساً للجمهورية بعد قتل الحمدي، وأن صالح الهديان كان مصدر القوة التي تقف وراء الغشمي والعملاء الآخرين المشايخ والتجار بمن فيهم الذين تضرروا من حل المجلس الوطني وتطبيقات الحمدي لبناء دولة القانون، وتوقه للوحدة اليمنية.